

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٢ من شعبان ١٤٢١هـ

الموافق : ٣٠ من أكتوبر ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٨٢)  
الصادرة في ١٥/١١/٢٠٠٠م

قرار وزارى

رقم ١٤٦/٢٠٠٠

باعتبار مواصفة قياسية مواصفة قياسية عمانية ملزمة

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ،

وإلى المرسوم السلطانى رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ،

وإلى المرسوم السلطانى رقم ٩٦/٦١ باعتماد الهيكل التنظيمى لوزارة التجارة والصناعة ،

وإلى القرار الوزارى رقم ٨٤/٥٣ بحظر إستيراد البضائع والمنتجات التى تخالف المواصفات

القياسية العمانية ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تعتبر المواصفة القياسية التالية مواصفة قياسية عمانية ملزمة لجميع الجهات المعنية

بالسلطنة :

- م ق عم ١١٢١/٢٠٠٠ مستحضرات التجميل - المستحضرات العطرية التى أساس

تركيبها الإيثانول - الكولونيا .

مادة (٢) : يعاقب كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من

المرسوم السلطانى رقم ٧٨/١ المشار إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول شهر أبريل ٢٠٠١ م .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر فى : ١٣ من رمضان ١٤٢١ هـ

الموافق : ٩ من ديسمبر ٢٠٠٠ م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٨٥)  
الصادرة فى ١٦/١٢/٢٠٠٠ م

### قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/١٤٧

### باعتبار بعض المواصفات القياسية الخليجية الموحدة

#### مواصفات قياسية عمانية ملزمة

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ،  
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٧٨/١ بتحديد اختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ،  
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٩٦/٦١ باعتماد الهيكل التنظيمى لوزارة التجارة والصناعة ،  
وإلى القرار الوزارى رقم ٨٤/٥٣ بحظر إستيراد البضائع والمنتجات التى تخالف المواصفات  
القياسية العمانية ،  
وإلى قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون فى إجتماعه الثالث بدولة البحرين بتاريخ ٩ نوفمبر  
١٩٨٢ م ، بشأن إنشاء هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .  
وإلى قرار مجلس إدارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون فى إجتماعه الرابع  
والعشرين بشأن اعتماد بعض المواصفات القياسية الخليجية الموحدة كمواصفات قياسية إلزامية .  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

#### تقرر

مادة (١) : تعتبر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة الموضحة بالقائمة المرافقة مواصفات قياسية

عمانية ملزمة لجميع الجهات المعنية بالسلطنة .

مادة (٢) : يعاقب كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من

المرسوم السلطانى رقم ٧٨/١ المشار إليه .